TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at : http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The strategic role of International Monetary Fund in leadership the global economy

Dr. Inas Diaa Mahdi*

Department of International Relations and Diplomacy / Cihan University

Inas.mahdi@cihanuniversity.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 28 November. 2020
- Accepted 3 December. 2020
- Available online 15 December. 2020

Keywords:

- International economy
- Economic globalization
- Governance of the International Monetary Fund
- The decision is in the International Monetary Fund

Abstract: Academic studies and research in the fields of politics and international economics have dealt with the issue of the International Monetary Fund since its inception through all the historical stages that it has gone through with study and detail, and between supporters and opponents of the Fund's policies and their positive and negative effects on the reality of countries. It is possible to identify the most important obstacles and restrictions that countries were exposed to while trying to benefit from Loans, financial contributions and crisis management mechanisms provided by the fund to member states. Because the fund has become an international institution influencing the international system as a great economic power, no country can ignore its direct effects, whether negative or positive, on its economy and policy.

Through the research, an attempt is made to solve the research problem that stems from the question (How can member states of the International Monetary Fund benefit from its privileges while bypassing the economic problems and obstacles surrounding its conditions) and in order to find logical academic solutions to this problem, the following hypothesis is presented for discussion through the research paragraphs (The presence of a direct impact of the IMF's policies on international politics and its ability to control global decision-making).

In order to prove the hypothesis, a set of scientific research methods have been adopted, the most important of which are the analytical method, the descriptive method, the comparative approach and the historical method. .

* **Corresponding Author:** Inas Diaa Mahdi**, E-Mail:** Inas.mahdi@cihanuniversity.edu.iq**, Tel: 009647707824501, Affiliation**: Department of International Relations and Diplomacy / Cihan University.

الدور الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي في قيادة الاقتصاد العالمي

د. ايناس ضياء مهدي

قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية | جامعة جيهان

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 28/ تشرين الاول /2020
- القبول : 3/ تشرين الثاني /2020
- النشر المباشر : 15/كانون الاول/2020

الكلمات المفتاحية :

- الاقتصاد الدولي
- العولمة الاقتصادية
- الحوكمة في صندوق النقد الدولي
- القرار في صندوق النقد الدولي

الخلاصة: تناولت الدراسات والبحوث الاكاديمية في ميداني السياسة والاقتصاد الدولي موضوع صندوق النقد الدولي منذ نشاءته مرورا بكافة المراحل التاريخية التي مر بها بالدراسة والتفصيل ، وبين مؤيد ومعارض لسياسات الصندوق وتأثيراتها الايجابية والسلبية على واقع البلدان يمكن الوقوف على اهم العقبات والقيود التي تعرضت لها الدول وهي تحاول الاستفادة من القروض والمساهمات المالية واليات ادارة الازمات التي يقدمها الصندوق للدول الاعضاء.ولان الصندوق اضحى مؤسسة دولية مؤثرة في النظام الدولي فلايمكن لاية دولة تجاهل اثاره المباشرة سواء السلبية او الايجابية على اقتصادها وسياستها.

من خلال البحث يتم محاولة حل مشكلة البحث التي تنطلق من تساؤل مفاده (كيف تستطيع الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي الاستفادة من امتيازاته مع تجاوز المشاكل والعقبات الاقتصادية المحيطه بشروطه) ولاجل الوقوف على حلول اكاديمية منطقية لهذه الاشكالية يتم طرح الفرضية الاتية للمناقشة من خلال فقرات البحث (وجود تاثير مباشر لسياسات صندوق النقد الدولي في السياسة الدولية وقدرته على التحكم في صناعة القرار العالمي).

ولاثبات الفرضية تم اعتماد مجموعة من مناهج البحث العلمي اهمها المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن والمنهج التاريخي .

ينقسم البحث على مبحثين اساسين :يتناول المبحث الدول دراسة الجذور الاساسية لانشاء صندوق النقد الدولي وذلك من خلال ثلاث فقرات رئيسية تدرس الفقرة الاولى اسس النشاءة والتكوين وتتعلق الفقرة الثانية بدراسة المراحل الاساسية لانشاء الصندوق في حين تتناول الفقرة الثالثة نظام صنع القرارات في الصندوق اما المبحث الثاني فيتناول بالتفصيل التأثير السياسي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي وتأثيره في السياسة الدولية من خلال ثلاث فقرات ايضا تتعلق الفقرة الاولى بشرح الاهداف الاستراتيجية لصندوق النقد الدولي في حين تستعرض الفقرة الثانية الطبيعة السياسية والاستراتيجية لبرامج صندوق النقد الدولي اما الفقرة الثالثة فتتطرق الى كيفية تاثير هذه البرامج على سياسات الدولة وعلى النظام الدولي بشكل عام . واخيرا يتم استعراض النتائج التي تم التوصل اليها في البحث .

المقدمة:

انشأ صندوق النقد الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد اكثر استقرارا وتجنبا لاخطاء العهود السابقة التي اسفرت عن خسائر فادحة ،غير ان الصندوق وطيلة فترة انشاءه ضل في حالة تغيير وتكيف دائم وتاثر بالافكار السياسية والاقتصادية على مر السنين.

وبرغم الاهداف المعلنة للصندوق والمتمثلة بدعم اقتصادات الدول المدمرة في الحرب وزيادة حركة التجارة العالمية والتحرر من القيود الكمركية وغيرها من الاهداف الا ان هناك من الكتاب الاقتصاديين الذين شككوا واكدوا في نفس الوقت على رغبة الصندوق في احياء الاقتصاد العالمي وانما اعتبرو قوة عظمى تنافس الدول في الزعامة الدولية ومنهم عالم الاقتصاد ميشيل تشوبوفسكي والاقتصادي الامريكي جوزيف ستيفليز الحائز على جائزة نوبل واحد اهم مساعدي الرئيس كلنتون وجون بريكنغز وغيرهم.

وانطلاقا من الاهداف المعلنة للصندوق وكذلك من الانتقادات الموجهة له تكمن اهمية البحث في هذا الموضوع من خلال محاولة اثبات الفرضية القائلة:

وجود تاثير مباشر لسياسات صندوق النقد الدولي في السياسة الدولية في السياسة الدولية وقدرته على التحكم في صناعة القرار العالمي.

اما اهداف البحث في الموضوع فانها تتلخص في النقاط الاتية:

1- التعريف بصندوق النقد الدولي والظروف التي تم انشاؤه فيها.
2- التعريف بالسياسات التي ينتهجها الصندوق لتحقيق اهدافه المالية والنقدية .
3- اهم الاثار السياسية والاقتصادية لبرامج الصندوق على سياسة الدولة .
4- الاسباب التي ادت الى فشل بعض الدول في تطبيق برامج الصندوق .
5- مواطن قوة الصندوق التي جعلته مؤثرا في النظام الدولي .

وتتحدد اشكالية البحث في من تساؤل مفاده (كيف تستطيع الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي الاستفادة من امتيازاته مع تجاوز المشاكل والعقبات الاقتصادية المحيطه بشروطه).

اما فرضية البحث فتتلخص في وجود تأثير مباشر لسياسات صندوق النقد الدولي في السياسة الدولية وقدرته على التحكم في صناعة القرار الاقتصادي العالمي.

اما مناهج البحث فقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية المعتمدة في العلوم السياسية والاقتصاد الدولي واهمها:

- المنهج التاريخي الذي تم من خلاله وصف الظروف التاريخية التي نشأ فيها الصندوق مع تحليل لاسباب النشأة في تلك المرحلة التاريخية .
- منهج التحليل النظمي الذي يربط السبب بالنتيجة ومنها كيفية الربط بين السياسات والاجراءات التي اتبعها صندوق النقد الدولي في الدول التي عمل فيها والنتائج التي اسفرت عنه .

- المنهج المقارن والذي تمت الاستعانة به عند المقارنة بين مرحلتي ماقبل تطبيق برنامج الصندوق في الدولة وبعده وكذلك تحليل الفرق بين اجراءات الصندوق وتطبيقاتها المختلفة بحسب اختلاف الدولة.
- المنهج الوصفي : الذي يقوم بوصف الحالة وشرح توابعها ومتغيراتها .

ينقسم البحث على مبحثين اساسين :يتناول المبحث الدول دراسة الجذور الاساسية لانشاء صندوق النقد الدولي وذلك من خلال ثلاث فقرات رئيسية تدرس الفقرة الاولى اسس النشاءة والتكوين وتتعلق الفقرة الثانية بدراسة المراحل الاساسية لانشاء الصندوق في حين تتناول الفقرة الثالثة نظام صنع القرارات في الصندوق من خلال استعراض اهم الهيئات المكونة للصندوق ودور كل منها في صناعة القرار مع التطرق لكيفية تطبيق نظام الحوكمة في الصندوق.

اما المبحث الثاني فيتناول بالتفصيل التأثير السياسي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي وتأثيره في السياسة الدولية من خلال ثلاث فقرات ايضا تتعلق الفقرة الاولى بشرح الاهداف الاستراتيجية لصندوق النقد الدولي في حين تستعرض الفقرة الثانية الطبيعة السياسية والاستراتيجية لبرامج صندوق النقد الدولي اما الفقرة الثالثة فتتطرق الى كيفية تاثير هذه البرامج على سياسات الدولة وعلى النظام الدولي بشكل عام .

واخيرا يتم عرض الى الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في البحث.

المبحث الاول

الاسس التاريخية لانشاء صندوق النقد الدولي

يتناول المبحث الاول تأسيس وتطور صندوق النقد الدولي والظروف والمنعطفات التي مر بها وكذلك المتغيرات الدولية التي رافقت ظهوره وتطوره وذلك من خلال ثلاث فقرات تتناول الفقرة الاولى تأسيس وتطور صندوق النقد الدولي والظروف التي ادت انشاءه ودوافع الدول الكبرى في انشاءه ودعمه والتي تتضمن خمس مراحل اساسية مر بها منذ نشاءته وحتى اليوم ومميزات كل مرحلة والية عمل الصندوق بها ،اما الفقرة الثانية فتشرح الادوات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في فرض سيطرته على مجريات الاقتصاد العالمي ، في حين تعرض الفقرة الثالثة الية صنع القرارات في صندوق النقد الدولي وتتناول الفقرة بدورها على موضوعين يتعلق الاول بشرح الهيئات الاساسية للصندوق والية اتخاذ القرار فيها اما الموضوع الثاني فيتعلق بتطبيق نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي.

اولا : مراحل تأسيس وتطور صندوق النقد الدولي.

يعرف صندوق النقد الدولي بانه وكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للامم المتحدة انشا بموجب معاهدة دولية في عام 1944 للعمل على تعزيز الاقتصاد العالمي ، ويقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره اعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 189 بلدا.[1]

انشا الصندوق مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد اكثر استقرارا وذلك في اجتماع اعضاء وفود 44 بلدا في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير في تموز 1944 لانشاء مؤسسين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية في اعقاب الحرب العالمية الثانية وكان تركيزهم منصبا على تجنب تكرار الاخفاقات التي بني عليها مؤتمر باريس للسلام الذي وضع نهاية الحرب العالمية الاولى .فرؤا ان تاسيس بنك دولي للانشاء والتعمير من شانه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي وان اقامة صندوق نقد دولي من شانه المساعدة على في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الاطراف وبالنسبة لكل من جون مايناردكينز رجل الاقتصاد البريطاني والذي تراس وفد بريطانيا وهاري ديكستر وايت صاحب الاسهام الاكبر في صياغة اتفاقية تاسيس الصندوق ممثلا للوفد الامريكي كان المبدا الحافز لانشاء الصندوق هو تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب لعالمية الثانية بانشاء مؤسسة تحول دون الانعكاس الى صوت الانغلاق والحماية وليست فقط تجنب تكرار ازمة الكساد الكبير .[2]

ويتجلى دور صندوق النقد الدولي ،اي نظام المدفوعات الدولية واسعار صرف العملات الذي يسمح باجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة.كما يستهدف منع وقوع الازمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة كما انه يمكن ان يستفيد من موارد اعضاءه الذين يحتاجون الى التمويل المؤقت لمعالجة مايتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات تتضمن الاهداف القانونية بتيسير

[1] حشيش. عادل أحمد ،شهاب و مجدي محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص ص257-258.

[2] عباس .علي ، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2003 ص ص344-345.

التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.وتحقيق استقرار اسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات واجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان ولتحقيق ذلك يقوم الصندوق بما ياتي:[1]

1- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الاعضاء وعلى المستوى العالمي وتقديم المشورة بشان السياسات لاعضاءه ستنادا الى الخبرة التي اكتسبه منذ تاسيسه.
2- اقراض البلدان التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لامدادها التمويل المؤقت وانما ايضا لدعم سياسات التصحيح والاصلاح لمراقبة حل المشاكل .
3- تقديم المساعدات الفنية والتدريب في مجال خبرة الصندوق الى حكومات البلدان الاعضاء وبنوكها المركزية.

ثانيا: مراحل انشاء الصندوق

وضعت المبادئ الاساسية لانشاء صندوق النقد الدولي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في مؤتمر بريتون وودز 1944،وبالعودة الى اهداف البحث الاساسية وهو معرفة اساسيات التنافض بين الاهداف والسياسات التي انشا على اساسها الصندوق والتي تتمثل بتقديم المساعدات المالية للدول النامية في افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية الا ان الانتقادات الموجهة اليه اكبر بكثير من تلك المساعدات وخاصة ان الصندوق يقدم المساعدات منذ 40 عاما وفي بعض البلدان للمرات الثانية والثالثة ولكن بلا اي زيادة في النمو والرخاء في الدول التي لجأت اليه باعتباره الملاذ الاخير للتزود بالسيولة بل ان مديونية هذه الدول تزداد كما تزداد دائرة الفقر بلا انقطاع.

ويمكن تقسيم مراحل انشاء وتطور حياة الصندوق الى خمس مراحل:

- المرحلة الاولى:مرحلة بريتون وودز
- المرحلة الثانية:اللبرالية الحديثة
- المرحلة الثالثة:انهيار المنظومة الشيوعية
- المرحلة الرابعة :ازمة القروض العقارية والانبثاق الجديد
- المرحلة الخامسة : المرحلة الحالية وازمة وباء كوفيد 19

ويوضح المخطط ادناه مراحل تطور صندوق النقد الدولي.

[3] فولت.ارنست،صندوق النقد الدولي :قوة عظمى في الساحة العالمية،دار المعرفة ،الكويت،2016، ص.22

مخطط رقم (1) مراحل تطور صندوق النقد الدولي

المخطط من اعداد الباحث

المرحلة الاولى : مرحلة بريتون وودز

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بما يقارب عام واحد استضافت الولايات المتحدة وفودا من 44 بلدا لحضور المؤتمر الذي بدات اعماله في 14 تموز 1944 في المدينة السياحية الشتوية بريتون وودز التابعة لولاية نيوهامبشير استغرق المؤتمر ثلاثة اسابيع اسفرت عن صياغة نظام اقتصادي جديد لمرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية.[1]

[1]النقاش.غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية, دار وائل للنشر, 1996, ص 83.

لقد سبقت المؤتمر مفاوضات سرية بين الولايات المتحدة وبريطانيا استغرقت ثلاث سنوات توجت في العام 1944 بمجموعة من الخطط للنظام العالمي بعد الحرب.

تراس الوفد البريطاني في ذلك الوقت جون مارينارد كينز الذي اقر بنفس المؤتمر ان ميزان القوى لم يعد بمصلحة بريطانيا العظمى فالامبراطورية البريطانية التي ارهقتها اصلا تكاليف الحرب العالمية الاولى الباهضة كانت قريبة باعلان عجزها عن تسديد مابذمتها بقروض في وقت كان هناك تصاعد لحركات التحرير الوطني اشارة الى بلوغ امبراطوريتها نهايتها وزوال هيمنتها الاستعمارية وخلافا لها فان الولايات المتحدة المتحدة التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية ارتقت الى اكبر دائن على المستوى الدولي وامتلكت نحو ثلثي الرصيد الذهبي في العالم وباتت تنتج عن مايزيد عن نصف الانتاج الصناعي العالمي كما كانت هياكلها التحتية لاتزال سليمة وفيما كان وفدها يفاوض في بريتون وودز كانت قيادة جيشها تتاهب لشن هجوم نووي على اليابان .ووفقا لهذه المقارنة فقد تم رفض الخطة اليابانية للنظام الاقتصادي المطروح من قبل كينز ، والذي يتمثل بانشاء اتحاد المقاصة الدولية والذي يتمثل بانشاء اتحاد المقاصة الدولية والذي تكون مهمته تمكين الدولة المدينة اي التي تعاني من عجز ميزان مدفوعاتها من الحصول على ماتحتاج اليه من سيولة اجنبية واقترح استحداث عملة احتياطية جديدة سماها (the bancor) البانكور علما ان تمولها الولايات المتحدة الا ان الولايات المتحدة رفضت ذلك وعرض رئيس الوفد الامريكي الاقتصادي هاري دكستروايت وخطة اخرى حصلت على موافقة المؤتمرين ورات خطة وايت ضرورو استحداث نظام نقدي يتمحور حول الدولار الامريكي باعتباره الاساس في تحديد باقي عملات العالم . اذ ان سعره بات محددا وثابتا مقابل الذهب اذ بات يساوي 35 دولار للاوقية الواحدة من الذهب والتي تعادل 127 غم .[1]

كما طالبت الخطة الامريكية بتاسيس منظمات دولية مختلفة تكمن مهمتها في مراقبة النظام النقدي الجديد وفي العمل على استقرار النظام من خلال منح القروض للبلدان التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات وكان هدف الولايات المتحدة يكمن في توزيع اعباء القروض على اطراف كثيرة ومن ناحية ثانية ان تضمن لنفسها قدرة على التحكم بالتدفقات المالية الدولية وقد كان حجم الاقتصاد الامريكي ونموه السريع قد فرض على واشنطن ان تتخذ التدابير اللازمة لضمان التزود بما تحتاج اليه من مواد اولية وثانيا لفتح اسواق العالم امام انتاجها السعلي الفائض عن حاجتها وانتهت المفاوضات باستبدال الدولار الامريكي محل الجنيه الاسترليني واصبح اكثر العملات تداولا من ذلك الوقت كما حلت وول ستريت مكان مركز لندن المالي في المعاملات التجارية والمالية الدولية كما ضمن الولايات المتحدة عن باقي المشاركين حق توجيه سياساتها النقدية لحماية صناعتها الوطنية واعتمت الولايات المتحدة التدابير اللازمة لتقييد سيادة باقي دول العالم لضمان السيادة الامريكية.[2]

اما بالنسبة لحق التصويت الذي اقترحته الولايات المتحدة فلم يكن مقررا ان تتساوى دول العالم في التصويت بناء على نسبة مواطنيها مقارنة بعدد سكان العالم بل على مقدار المبلغ الذي تدفعه الدول للاكتتاب وهكذا من خلال التفوق المالي للولايات المتحدة استطاعت ان تفرض هيمنتها المطلقة على قرارات الصندوق وفي 27

[1] عابد. محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع،2001، ص 407.
[2] خور. مارتن ،العولمة:إعادة نظريات،ترجمة: عدنان القيسي، الشركة العالمية للكتاب، الكويت.2013،ص34.

كانون الاول 1945 صادقت 29 حكومة على الاتفاقية بنحو نهائي وفي ايار 1946 حضر الى مدينة سافانا في ولاية جورجيا الامريكية ممثلو 34 دولة لحضور اول اجتماع لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقررت الادارة الامريكية ان مقر الصندوق في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة.

اما قواعد حصول الدول على عضوية الصندوق فتتمثل بالاتي:[1]

1- على البلدان الراغبة الحصول على عضوية الصندوق ان تكشف عن حساباتها ليكون بالمستطاع تسليط الضوء على اوضاعها المالية .
2- يتعين على هذه البلدان ان تودع لدى الصندوق انطلاقا من قدراتها الاقتصادية كمية من الذهب ومبلغا من المال مقابل حق الدولة في التزود بالسيولة النقدية بمقدار ودائعها في حالة تعرضها لمشاكل في ميزان المدفوعات .
3- يتعين على الدولة المستلمة من الصندوق دفع فوائد معينة على المبالغ التي تستلمها.
4- تلتزم الدول المقترضة لتنفيذ شروط تقضي بان تسدد الدولة المستدينة ديون الصندوق قبل ان تباشر بتسديد ديون الاطراف الاخرى .

اما قيادة الصندوق فقد جرى اختيار مجلس لمحافظين يشرف على 12 مدير تنفيذي واختير 7 من هؤلاء المدراء من قبل الاعضاء المشاركين في الصندوق والخمسة الباحثين من قبل مجموعة الخمس الكبار في الصندوق اي من قبل مجموعة صارت قيادتها للولايات المتحدة.ووقع الاختيار في عام 1946 لاعلى المواطن البلجيكي (كميل غوت) كاول مدير عام للصندوق والذي اعار البريطانيين ايضا (ابان تراسه وزارة المالية في بلاده) كمية من الذهب لتمرير اتفاقهم الحربي من خلال تزويد البريطانيين بشحنات من الكوبلت والنحاس مستخرجة من مناجم الكونغو المستعمرة البلجيكية في السابق كما زود سرا الولايات المتحدة بمادة اليورانيوم من نفس المستعمرة لاستمرار تنفيذها برنامجها النووي وقاد (كميل غوت) صندوق النقد من 1946 الى1951 وقد ركز جهوده على اعتماد اسعار صرف ثابتة وبذل مافي امكانه من اجل احكام الرقابة على النظام.

اما مرحلة الستينات من القرن العشرين فقد شهدت موجات من التحرر الافريقي ولاكتمال تحررها فانها بحاجة سيولة نقدية الا انها لم تكن قادرة على تقديم ضمانات كافية للمصارف التجارية فقد انتهك صندوق النقد الدولي الفرصة وعرض امكانية فتح نوافذ الاقراض لهذه الدول وبما ان البلدان الافريقية كانت فقرة جدا وليس في مقدورها الا ان تحصل على اكثر القروض تواضعا وومع اقتراب فترات داد الاقساط فقد ادى بهذه الدول الى الاعتماد على التبعية لسياسات صندوق النقد الدوليزوبما ان الحصول على تمويل الصندوق يجب ان يكون منظما الى الصندوق فقد انظمت 40 دولة افريقية بين عامي 1957- 1969.

[1] الليلية، شيماء، العولمة والمنظمات المالية، ط 1، دار آيلة للنشر والتوزيع، عمان،2018،ص54.

المرحلة الثانية 1970- 1991

في عام 1971 سجلت الولايات المتحدة لاول مرة في تاريخها عجزا في ميزان المدفوعات الامريكي وكان عدم التناسب في كمية الدولار المتداولة في العالم واحتياطي الذهب قد بلغ مستويات قد اثبتت انه حتى رفع سعر الذهب في بادئ الامر الى 38 دولار ومن ثم الى 24.20 دولار للاوقية الواحدة لم يعد يحقق التوازن المطلوب عليه اعلن الرئيس نكسون 1971 فك ارتباط الدولار بالذهب بدون اي تنسيق مسبق اواتفاق مع حلفاءه.[1]

في كانون الثاني 1971 اتخذ اجتماع ضم مجموعة العشر قرارات تقضي بتعديل اسعار صرف العملات مقابل الدولار الامريكي وتثبيت سعر جديد مما ادى الى خفض قيمة الدولار . وفي شباط 1973 خفضت قيمة الدولار مجددا بيد ان الخفض لم يجد نفعا فقد بات واضحا ان اسعار الصرف الثابتة ماعادت تتمتع بخصومات الحياة الطويلة وهكذا في اذار 1973 انتهز اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك فرصة اندلاع حرب 6 اكتوبر بين مصر واسرائيل وراحو بخفض صادرات البترول الى العالم الغربي وبذلك حققت الدول المصدرة للنفط ارتفاعات عظيمة في ارباحها وتراكمت هذه الارباح لدى المصارف التجارية التي حاولت استثمارها ونظرا لان الاقتصاد العالمي كان في عامي 1974- 1975 يمر بمرحلة كساد شديد وكذلك فان الفرص الاستثمارية تراجعت بشكل كبير في البلدان الصناعية فقد جرى اقراض الجزء الاعظم من المال المتراكم الى دول العالم الثالث في اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية لتغطية النفقات المتزايدة بفعل ارتفاع اسعار البترول واعار الصندوق انتباهه الى حاجة بلدان العالم الثالث للقروض واستحدث في 1974 مايسى تسهيل الصندوق الموسع متيحا بذلك للدول الاعضاء الفرصة لان تحصل على قروض تبلغ 140% من حصة البلد المعني وبفترات تسديد تتراوح بين اربعة اعوام ونصف وعشر اعوام على التسديد.[2]

الا ان هذا الوضع تغير فجاءة فالمحافظ الجديد للمصرف الامريكي (بول فوكر) رفع معدل الفائدة بنسبة 300% في عام 1979 ، وذلك بهدف خفض معدلات التضخم في الولايات المتحدة وكانت هذه السياسة قد تسببت في تفاقم الكساد مجددا في الولايات المتحدة وترتب على الكساد تراجع ملحوظ في الطلب على المواد الاولية . اما تاثير ذلك على الدول النامية فقد انخفظت اسعار المواد الاولية لديها مقابل ارتفاع معدلات الفائدة على نحو انفجاري وبذلك اصبحت غير قادرة على تسديد اقساط الدين المفروض عليها الوفاء مقابل المصارف الدولية العملاقة . وعلى خلفية هذه التطورات بلغ عبئ الديون المتراكمة بذمة البلدان النامية .. وبناء على ذلك فقد ادى الصندوق دور الملاذ الاخير للتزود بالسيولة ففي الوقت الذي كانت فيه الدائرة المكلفة برعاية العلاقات العامة تعلن ان الصندوق بصدد دراسة امكانية تقديم حزمة اجراءات لانقاذ البلدان الغارقة في دينها انتهز الصندوق الفرصة فجعل موافقته على منح القروض رهنا بتنفيذ شروطا ثابتة لاتقبل اي مناقشة .. وقد استفاد الصندوق من تجربتين تاريخيتين مر بهما وهما:[3]

---

[1] حشيش. عادل أحمد ،شهاب،مصدر سبق ذكره .ص 261.
[2] عابد . مصدر سبق ذكره ،ص412.
[3] فولت.ارنست،مصدر سبق ذكره،ص ص 12-14.

التجربة الاولى : الانقلاب العسكري في تشيلي 1973 الذي انهى حكومة الاشتراكي السلفادور الليندي وبمساندة وكالة المخابرات المركزية الامريكية واستلم السلطة اوغستو بينوشيه وفي حين نجح بالغاء عمليات التأميم المسندة من قبل الليندي الا ان الفشل في التعامل مع التضخم في البلاد لذا فقد استعان بمجموعة تضم 30 لااقتصاديا اكاديميا من مواطني تشيلي جرت تسميتهم بصبيان شيكاغو لانهم درسوا العلوم الاقتصادية على يد ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل والذي كان يمارس التدريس مدرسة شيكاغو الاقتصادية عارضا عليهم المشاركة في تصميم عمل دقيق من حيث هدفه في حين يتكفل بينوشيه بقمع ضروب المعارضة السياسية والقضاء على الاضطرابات العمالية . فيما يقوم الاقتصاديين بصياغة برنامج اقتصادي يسترشد باسس الليبرالية الحديثة ويفرض على البلاد تقشفا ماليا وخلال بضعة اسابيع تمت صياغة برنامج اقتصادي قائم على خفض القيمة النقدية المتداولة مع خفض قيمة الانفاق الحكومي وتسريح اكبر قدر ممكن من الموظفين الحكوميين وتنفذ الخصخصة في القطاع الصحي والتعليمي في حين نص هذا البرنامج على خفض اجور العمال وزيادة معدلات الضريبة المستوفاة من الافراد العاملين مع خفض الضرائب الكمركية والضرائب المستوفاة من الشركات.وقد ساند الصندوق (صبية شيكاغو) بلا حدود وبرغم ان حقوق الانسان انتهكت الا ان الصندوق ضاعف من قروضه بعد عام من انقلاب بينوشيه الى اربعة اضعاف وخمسة اضعاف في العاميين التاليين .[1]

اما التجربة الثانية:فهو التدهور الاقتصادي الذي تعرضت له بريطانيا فمنذ عام 1947 حتى 1971 استدانت الحكومة البريطانية ماقيمته الاجمالية 7.25 مليار دولار وحين توجهت نحو الصندوق مجددا عام 1976 املا في الحصول على مساعدته هذه المرة انتهزت الولايات المتحدة الفرصة لاختبار مدى هيمنتها على الصندوق وقد نجحت في اكراه الحكومة الحالية بزعامة هارولد ولسون على خفض الانفاق الحكومي وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية واجبارها على تنفيذ سياسة ضريبية شديدة القيود والتخلي عن كل القيود المفروضة على الواردات وبعد القوة التي حصل عليها الصندوق فقد بات يضفي المنهجية على اجراءاته من خلال برامج التكيف الهيكلي التي طرحت عام 1978 والتي تنص على حفز مجموعة الدول النامية على تنفيذ اصلاحات تهتدي بالليبرالية الحديثة وذلك من خلال اللوائح الداخلية السائدة في الصندوق والتي تختص ب(المساندة المالية) و(المساندة الفنية)و(المراقبة).

وركز الصندوق على دور الرقابة اي التدخل المباشر بسيادة الدولة المدينة له من خلال معرفة مدى الوفاء بتنفيذ الاصلاحات في القطاعين القضائي والمالي.وبصفة عامة فان تاثير اجراءات الصندوق كانت تتلخص:[2]

1- الوصول الى حالة التوازن في ميزانية الدولة من خلال انتهاج سياسة التقشف المالي والغاء الانفاق المخصص لمناحي معينة.
2- خفض قيمة العملة الوطنية من اجل تعزيز القدرة التنافسية في الاسواق العالمية.
3- رفع معدلات العائد للحد من حجم الائتمان الداخلي.

[1] فولت .ارنست،مصدر سبق ذكره،ص20.
[2] إبراهيم أيوب.سميرة، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي: دراسة تحليلية و تقييمية،مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 12.

4- الغاء القيود على الواردات السلعية وتحويل العملات الاجنبية.
5- تخصيص المشاريع الحكومية واملاك الدولة.

المرحلة الثالثة :انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية .

لقد انتهز صندوق النقد الدولي انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الشيوعية لتمكين رأس المال الغربي من اقتحام اسواق لم تكن سابقا متاحة وساهم في تعميق التفاوت الاجتماعي ،وفي نشاءة نخبة صغيرة تمتلك ثروة كبيرة وفي تفاقم الفقر في المجتمع الروسي الناشئ بعد الانهيار .[1]

وقد مثلت هذه المرحلة التي مر بها النظام الدولي منطلقا جديدا لقوة صندوق النقد الدولي وتاثيره العالمي في الاقتصاد والسياسة على حد السواء اذ فسح انهيار الاتحاد السوفيتي المجال امام الدول الرأسمالية لتعميم نموذجها الاقتصادي على دول المنظومة الاشتراكية التي واجهت تحديات كبيرة في كلا النظامين اذ اصبح من المستحيل استمرارها في نظام اشتراكي تراه ينهار وبسرعة وفي نفس الوقت من الصعب ايضا تبني نظام رأسمالي جديد لاتملك تجربة في التعامل معه .

وبالنسبة لصندوق النقد الدولي فقد وجد فرصة تاريخية امامه بعد شاهد انهيار النظام الاشتراكي اذ تمكن من اقناع العديد من دول المنظومة الاشتراكية بتبني سياسة الانفتاح والتجارة الحرة واجراء التصحيحات الهيكلية في نظامها المالي والنقدي بما يتلائم مع مطالب الصندوق وكان لهذه الخطوات فائدة كبيرة لزيادة نفوذ صندوق النقد الدولي في دول العالم .

المرحلة الرابعة :مرحلة ازمة القروض العقارية .

وهي المرحلة التي تسببت في اندلاعها ازمة القروض العقارية الامريكية مرتفعة المخاطر هذه الازمة التي ضربت النظام المالي العالمي في اسسه وجعلته يترنح كانه على وشك الانهيار كليا وبعدما اتخذت حكومات بلدان عديدة التدابير الضرورية لانقاذ المصارف العملاقة والمؤسسات المالية باموال شعوبها باموال دافعي الضرائب تدخل الصندوق لاصلاح وضع الموازنات الحكومية من خلال حفز الحكومات المعنية على انتهاج سياسة تقشف مالي تناسب العجز المالي الناشئ بفعل مضاربات قام بها مستثمرون يغامرون باستثماراتهم لعلمهم ان الدولة لن تتركهم يفلسون .كما ادت سياسة التقشف عن كوارث اجتماعية تمثلت بالبطالة وادت الى زيادة الفقر واسفرت عن تقويض نظم الرعاية الاجتماعية سواء في بلدان امريكا الجنوبية او جنوب شرق اسيا وروسيا ويوغسلافيا وايسلندا وقبرص واليونان وغيرها.[2]

المرحلة الخامسة :2018-2020 وهي المرحلة الحالية التي يعيشها الصندوق والتي حدثت فيها مجموعة من المتغيرات المعاصرة التي اثرت بشكل مباشر على الية عمل الصندوق.ولعل اهمها هي انتشار الوباء العالمي

[1] حاتم، محمد عبد القادر ، العولمة: ما لها وما عليها. الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،2005،ص56.
[2] فولت .ارنست ،المصدر السابق ،ص15

(جائحة كورونا) التي اخلت بالنظام الاقتصادي الدولي ولعل اول المتأثرين به هي الصين صاحبة اعلى نمو اقتصادي في العالم .

ومن خلال عدة ابحاث ودراسات قام بها صندوق النقد الدولي اكد على ان الازمة الناجمة عن انتشار الوباء دخلت في مرحلة تتطلب مرونة اقتصادية لتامين انتعاش دائم وعادل للاقتصاد الحر .

واكد خبراء الصندوق ان الدول التي تعرضت بشدة للوباء مثل الولايات المتحدة وايطاليا عليها الابقاء على اجراءات الحماية الاجتماعية ان لم يكن توسيعها ومواصلة انفاق المال العام لتحفيز الاقتصاد.كما اشارت مديرة الصندوق كريستالينا جورجييفا على ضرورة الاستفادة من الفرصة التي لاتسنح الا مرة واحدة في القرن وتتمثل باعادة بناء عالم اكثر عدالة ومراعاة للبيئة .كما اشارت مديرة الصندوق الى مخاطر مالية يجب تجاوزها تتمثل بالقيمة المشوهة للاصول وتقلب اسعار المواد الاولية وتزايد الحمائية والاضطراب السياسي.ويتوقع الصندوق انكماشا عالميا نسبته 4,9% وقيل انها اسوء ازمة يشهدها العالم منذ ثلاثينات القرن الماضي .[1]

ثانيا: الادوات والاجراءات المستخدمة من قبل الصندوق

يستعمل صندوق النقد الدولي العديد من الادوات للقيام بمهامه ،وابرزها اعمال الرقابة التي يقوم بها وكذلك تقديم المساعدات المالية بصيغة قروض ، اضافة الى المساعدات الفنية . وهي كما ياتي:

اولا: الرقابة

تمثل الاجراءات الرقابية اهم الاجراءات التي يقوم بها الصندوق تجاه الدول المستدينة ، كما يتولى الصندوق مهمة الرقابة على اجراءات تطبيق معطيات النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة في بلدانه الاعضاء ونطوي عمليات الرقابة هذه على نوعين من الاجراءات الرقابية وهي الرقابة الثنائية والرقابة المتعددة الاطراف .

وتتجسد الرقابة الثنائية من خلال زيارة الخبراء الاقتصاديين الممارسين لدى الصندوق سنويا الى معظم البلدان الاعضاء وذلك من اجل التباحث والتشاور مع الحكومات والبنوك المركزية فيما اذا كانت هناك مخاطر تهدد الاستقرار الالمحلي والعالمي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية والمالية وتتركز هذه المناقشات على المسائل الاتية:[2]

- اسعار الصرف.
- السياسات النقدية والمالية.
- الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي.

---

[1] الميادين نت ،صندوق النقد الدولي :ازمة كورونا دخلت مرحلة جديدة .
https://www.almayadeen.net/news/economic

[2] صندوق النقد الدولي ، رقابة الصندوق ، صحيفة وقائع .2014/12/28.
http://www.imf.org/external/arabic

اما الرقابة متعددة الاطراف بتعني ان يقوم الصندوق برصد الاتجاهات الاقتصادية السائدة عالميا واقليميا حيث يقوم بتحليل التداعيات التي تنتقل الى الاقتصاد العالمي من سياسات البلدان الاعضاء ومن الادوات المستعملة في مجال الرقابة المتعددة الاطراف فهناك التقارير الدورية التي يصدرها الصندوق بانتظام مثل تقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي كذلك يتولى الصندوق نشر التقارير عن افاق الاقتصاد الاقليمي تتضمن تحليلا اعمق للمناطق الناشطة اقتصاديا . ومنذ عام 2011 اعد الصندوق تقارير التداعيات التي تتضمن تحليلا لاثر السياسيات الاقتصادية في اقتصاديات العالم الخمس الكبرى وهي الصين واليابان ومنطقة اليورو وكندا والولايات المتحدة الامريكية على الاقتصادات الشريكة . كما يهيء الصندوق مرتين سنويا جدول اعمال السياسات العالمية يوضح فيه جدول اعمال مستقبلي للصندوق وبلدانه الاعضاء.

ثانيا:تقديم القروض (التسهيلات التمويلية)

يقدم الصندوق مساعدات مالية لبلدانه الاعضاء بمايتيح الفرصة لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات حيث تصمم السلطات الوطنية برامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه ،ويرتهن استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ هذه البرامج وفي تحرك لمواجهة الازمة الاقتصادية العالمية بادر االصندوق بتعزيز طاقة الاقراض المتوافرة له ووافق في نيسان 2009 على عملية اصلاح شاملة كبرى لاليات الدعم المالي ثم اعتمد مزيدا من الاصلاحات في عامي 2010 و2011 وقد تم ادخال تحسينات على الادوات التي يستخدمها الصندوق في منح القروض لاتاحة ادوات مرنة لمنع الازمات في البلدان التي تتميز بقوة اساسياتها وسياساتها الاقتصادية واطر سياساتها المؤسسية .ضاعف الصندوق الحدود القصوى للقروض وزاد من الاقراض المقدم الى البلدان الفقيرة بدعم من الارباح الاستثنائية التي تحققت من مبيعات الذهب وتقدم هذه القروض بدون فوائد حتى نهاية عام 2016.[1]

ثالثا: المساعدات الفنية

بالإضافة إلى الإشراف على النظام النقدي الدولي وتوفير الدعم المالي للبلدان الأعضاء، يساعد الصندوق الدول الأعضاء من خلال إدارته لمعهد تعليمي في واشنطن، يتيح عن طريقه المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في مجالات متخصصة معينة تقع ضمن نطاق اختصاصاته. كما يصدر من خلاله مجموعة واسعة من المطبوعات المتعلقة بالأمور النقدية الدولية.

ويقدم معهد صندوق النقد الدولي – منذ إنشائه في المقر الرئيسي بواشنطن في عام 1964 – دورات تدريبية لثمانية آلاف مسئول من 150 بلد عضو يرتبط عملهم ارتباطا وثيقا بمجال عمل الصندوق. ومعظم المشاركين موظفون بوزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من الوكالات المالية الرسمية الأخرى. وقد نجح المعهد نجاحا كبيرا عبر الزمن في تعريف المتدربين فيه بالكيفية التي يعمل بها النظام النقدي وطبيعة الدور الذي يلعبه الصندوق في عملياته. كما ساعد التدريب في المعهد أيضا في تنميط طرق تجميع وعرض

[1] صالحي .هشام والطيب .لفيح ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال موازين مدفوعات الدول، مجلة جامعة ام البواقي ،الجزائر ،2013،ص17.

http:/hd1>handle.net

إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية الأخرى في أنحاء العالم، وذلك من أجل منفعة الأعضاء في مجموعهم.[1]

ثالثا:صنع القرارات في صندوق النقد الدولي

تطور الصندوق مع تطور الاقتصاد العالمي عبر تاريخه الممتد مما اتاح له الاحتفاظ بدوره المحوري في البنيان المالي الدولي .وعلى خلاف الجمعية العامة للامم المتحدة حيث يحصل كل بلد على صوت واحد ،جاء تصميم عملية صنع القرار في الصندوق ليكون انعكاسا لاوضاع البلدان النسبية في الاقتصاد العالمي . ويواصل الصندوق اصلاحاته للتاكد من ان هيكل حوكمته يعبر تعبيرا دقيقا عن التغييرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي . والهدف من الاصلاحات الجارية هو تعبير عن الدور الذي تؤديه بلدان الاسواق الصاعدة والبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.ويمكن شرح فقرة صنع القرارات في صندوق النقد الدولي من خلال محورين يتعلق المحور الاول بهيئات صنع القرارات في الصندوق اما المحور الثاني فيشرح تطبيق نظام الحوكمة في الصندوق .

1. هيئات صنع القرار في صندوق النقد الدولي

أ. مجلس المحافظين: يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل البلدان الاعضاء وهو صاحب السلطة العليا في ادارة الصندوق ويجتمع مرة واحدة سنويا ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ عادة يكون وزير المالية او محافظ النك المركزي في ذلك البلد ومحافظ مناوب . ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة باعمال الصندوق اليومية ويجري النظر في قضايا السياسات الاساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنويا في اطار لجنة من المحافظين يطلق عليها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية اما لجنة التنمية فهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق والبنك الدولي اذ تقدم المشورة الى المحافظين وترفع اليهم تقاريرها حول سياسات التنمية والمسائل الاخرى التي تهم البلدان النامية.[2]

ب. المجلس التنفيذي: ويتألف المجلس التنفيذي من 24 مديرا و يرأسه المدير العام للصندوق و يجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، و يمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر و ذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و تخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى و هي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين و روسيا و المملكة

---

18 دايفد دريسكول،ماهو صندوق النقد الدولي،ترجمة محمد حسن يوسف، نُشر هذا البحث في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت على أربع حلقات: (الأعداد 143 – 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9) .

[2] عطوان.مروان،الأسواق النقدية و المالية, (البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال), مركز الإسكندرية للكتاب, 1993.ص 64

العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف بإسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين[1].

و يختص هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق و إدارة شؤونه اليومية و له كل الصلاحيات في هذا الصدد ما عدا تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين، كما يقوم كل مدير بتعيين كاتب له يمارس كافة سلطاته في حالة غيابه و يجب على المدير التنفيذي أو نائبه أن يكون متواجدا في المقر الرئيسي للصندوق و أن يخصص كل وقته و اهتمامه لأعمال الصندوق[2].

و يقوم موظفو صندوق النقد الدولي بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات المجلس التنفيذي و هو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي و تقدم الوثائق بعد موافقة إدارة الصندوق عليها، و إن كان هناك وثائق يقدمها المديرون التنفيذيون أنفسهم.

و على عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمتع كل بلد بصوت واحد مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق، كان عدد أصواته أكبر، غير أن المجلس التنفيذي نادرا ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي و إنما يتخذ معظم قراراته استنادا إلى توافق الآراء بين أعضاءه و يجري تأييد هذه القرارات بالإجماع[3].

ج- مدير الصندوق

و يتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، و هو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق و ذلك بنص اتفاق الصندوق و هو الذي يرأس المجلس التنفيذي و لكنه لا يملك صوتا فيه و ذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس و مدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، و عادة ما يتم تعيين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد و الائتمان و المال و يساعده في عمله نائب أو نائبان آخران[4].

د-هيئة موظفي الصندوق

يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين يكونون الهيئة العاملة بالصندوق و يراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة و التخصيص الفني مع توسيع القاعدة التي يختار من بين مواطنيها هؤلاء

---

[1] www.imf.org
[2] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية الجديدة للنشر،الاسكندرية،1999، ص162.
[3] ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005ص305.
[4] زينب حسن عوض الله، مصدر سبق ذكره، ص163.

الموظفين إلى أكبر حد ممكن و يتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق عند تعيينه أنه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومة أو سلطة خارجية عن الصندوق[1].

أي أن العاملين في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق و ليس أمام سلطاتهم الوطنية، و يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد و يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا و يضم الصندوق 22 إدارة و مكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام[2].

و يتمتع محافظو الصندوق و مديروه و مديروه التنفيذيون و نوابهم و أعضاء هيئة الموظفين بعدد من الحصانات و الامتيازات التي نص عليها اتفاق الصندوق، و بصفة خاصة فإنهم محصنون ضد المسائلة القضائية عن الأعمال التي قاموا بها بصفتهم الرسمية و ذلك إذا لم يرفع الصندوق عنهم هذه الحصانة، كما أنه لا تفرض ضرائب على المرتبات التي يصرفها الصندوق للمديرين التنفيذيين و نائبيهم و أعضاء هيئته من غير المواطنين المحليين[3].

2- الحوكمة في صندوق النقد الدولي

لقد بينت الازمات العالمية التي ظهرت بعد انشاء صندوق النقد الدولي والازمة المالية العالمية عام 2008 ،محدودية دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية وضعف مستويات اداءها فيما يتعلق بالانذار التحذيري المبكر من الازمات او بالاجرءات والسياسات الاحتوائية الخاصة بادارة الازمات حيث بينت الازمة الاسيوية 1997 كيف ساهمت المؤسسات الدولية والنقدية ومنها صندوق النقد الدولي في تفاقم الازمة وانتشار العدوى او فيما يتعلق بالاستفادة من التجارب الماضية في منع الوقوع بالازمات والتي دلت على فراغ مؤسساتي واجرائي ورقابي كبير .ان الازمات المتعاقبة التي عرفها الاقتصاد العالمي اظهرت مصطلح الحوكمة او (الادارة الرشيدة) للمؤسسات كما تعرفها بعض الادبيات الاكاديمية .وبدأت الدراسات تولي قدر كبير من الاهتمام للمصطلح الذي انتشر بسرعة في السلطات الاشرافية والرقابية والمنظمات الدولية وايضا قطاع المصارف سواء على المستوى الاقليمي او الدولي .

تمثل الحوكمة مفهوما واسعا يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم اي بلد ،بما في ذلك سياساته الاقتصادية واطاره التنظيمي وتعني الحوكمة تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى اداء القائمين عليها ،وهي مصطلح جديد في اللغة العربية وضع مقابل اللفظ الانكليزي governance ويستعمل ايضا لفظ حاكمية ،والحوكمة هي نشاط رقابي تقوم به الادارة ويتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات او منح السلطة او التحقق من الاداء وهي تتالف اما من عملية منفصلة او من جزء محدد من عمليات الادارة او القيادة ، وفي بعض الاحيان تشكل تشكل مجموعة من الناس حكومة لادارة هذه العمليات والنظم .

---

[1] حجار.بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003 ص 177..

[2] www.imf.org

[3] زينب حسن عوض الله، مصدر سبق ذكره، ص164.

اما تاثير الحوكمة في اتخاذ قرارات صندوق النقد الدولي ، فقد تطور مع تطور الاقتصاد العالمي عبر تاريخه الممتد الذي بدا منذ 70 عام مما اتاح له الاحتفاظ بدوره المحوري في البنيان المالي الدولي . وعلى خلاف الجمعية العامة للامم المتحدة حيث يحصل كل بلد على صوت واحد جاء تصميم عملية صنع القرار في الصندوق ليكون انعكاسا لاوضاع البلاد النسبية في الاقتصاد العالمي ويواصل الصندوق اصلاحاته للتاكد من ان هيكل حوكمته يعبر تعبيرا دقيقا عن التغييرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي والهدف من الاصلاحات الجارية هو ان تعبر عن الدور الاكبر الذي اصبحت تؤديه بلدان الاسواق الصاعدة والبلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

ولاجل مواكبة الصندوق اطار الحوكمة والتطور السريع الذي يشهده الاقتصاد العالمي لضمان بقاءه مؤسسة فعالة وممثلة للبلدان الاعضاء البالغ عددها 189 بلدا ، ولضمان تحقيق هذا الهدف ،وافق مجلس محافظي الصندوق في ديسمبر 2010 على مجموعة الاصلاحات بعيدة الاثر في نظام الحصص والحوكمة ، وتمثل هذه الاصلاحات التي تدخل حيز التنفيذ في 26 كانون الثاني 2016 تعديلا كبيرا في ترتيب نصاب الحصص ويعزز شرعية الصندوق وفعاليته . وتتضمن عناصر الاصلاح مايلي:

1- زيادة الحصص وتحويل نسبة منها :ستؤدي المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص الى مضاعفة حصص العضوية بشكل غير مسبوق وتحقي تعديل كبير في نظام الحصص والقوة التصويتية لصالح بلدان الاسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية والبلدان ذات التمثيل الناقص.
2- حماية القوة الصويتية لافقر البلدان :يتم الحفاظ على نصاب الحصص والقوة التصويتية لافقر البلدان الاعضاء .
3- صيغة الحصص والمراجعة القادمة : مراجعة شاملة لصيغة الحصص الحالية ومعاودة اتكمال المراجعة العامة للحصص المستقبلية.
4- تشكيل جديد ومجلس تنفيذي اكثر تمثيلا للاعضاء .

كذلك يعمل الصندوق على تشجيع الحوكمة السليمة من خلال مبادرات محددة ترتبط ارتباطا وثيقا بانشطة الرقابة والاقراض والمساعدة الفنية وهناك عدة مبادرات تقتضي التعاون الوثيق مع البنك الدولي ومنظمات اخرى وفي هذا الاطار يقوم صندوق النقد الدولي في مجال تطبيق الحوكمة الاجراءات الاتية [1]:

---

[1]:صندوق النقد الدولي ، صحيفة الوقائع ،الصندوق والحوكمة السليمة .
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/The-IMF-and-Good-Governance

*مبادرة المعايير والمواثيق :صادق صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي للانشاء والتعمير على المعايير والقواعد المعترف بها دوليا في 12 مجال مهم لعمله اذ شملا مجالات اعتماد البيانات الموثوقة والشفافية المالية وشفافية السياسة النقدية ويتم إعداد ونشر التقارير الخاصة بالمراكز الإدارية الخاصة بناءً على طلب البلد العضو من قبل صندوق النقد الدولي و / أو البنك الدولي في كل مجال من المجالات الاثني عشر. عادة ما يتم إعداد التقارير الخاصة بمعايير الضمان الاجتماعي التي تغطي معايير القطاع المالي في سياق برنامج تقييم القطاع المالي. في بعض الحالات ، يتم أيضًا نشر تقييمات مفصلة لمدى التزام البلدان بالمعايير.المصدر:صندوق النقد الدولي ، صحيفة الوقائع ،الصندوق والحوكمة السليمة

1- تشجيع البلدان الاعضاء على تحسين المسائلة عن طريق زيادة الشفافية في اتاحة الوثائق للاطلاع العام تماشيا مع سياسته المعنية بالشفافية .
2- يجري صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي تقييما لمدى التزام البلدان الاعضاء بمعايير الشفافية الدولية في اثنى عشر مجالا من مجالات السياسة الاقتصادية في سياق (مبادرة المعايير والمواثيق)*وهو مايغطي الحكومة والقطاع المالي وقطاع الشركات .
3- النسبة لسياسة المالية العامة والسياسات النقدية والمالية، أعد الصندوق مواثيق تحدد مبادئ الشفافية. ومن بين المواثيق التي تكتسب أهمية خاصة ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة والدليل المصاحب له.
4- أصدر الصندوق المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد الذي ينطبق على البلدان الغنية بالموارد. وفي عام 2011، أَعلَن إنشاء "الصندوق الاستئماني المواضيعي "* الذي يشترك فيه مانحون متعددون، وهو الصندوق الذي مكنه من تحقيق زيادة كبيرة فيما يقدمه من مساعدات فنية بشأن إدارة الموارد الطبيعية.
5- سعيا لتحسين شفافية البيانات وتعزيز جودتها وزيادة حداثتها، يشجع الصندوق بلدانه الأعضاء على الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات (Special Data Dissemination Standard – "SDDS") أو المشاركة في النظام العام لنشر البيانات (General Data Dissemination System – "GDDS") .
6- يركز الصندوق في عمله مع البلدان منخفضة الدخل على أهمية النظم الملائمة لتتبع الإنفاق العام الموجه لأغراض الحد من الفقر. كذلك يعمل الصندوق بالشراكة مع مؤسسات مالية وجهات مانحة دولية أخرى في تنفيذ برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (Public Expenditure and Financial Accountability – "PEFA") الذي يساعد البلدان على قياس أدائها.
7- يساهم الصندوق في الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتولى تقييم الأطر القانونية والتنظيمية لبلدانه الأعضاء وتقديم المساعدة الفنية وإجراء البحوث التي تركز على السياسات. وفي عام 2009، قام بإنشاء "صندوق استئماني مواضيعي" متعدد المانحين تُخصَّص موارده لبناء القدرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
8- وأخيرا، يساهم الصندوق في مجموعات عمل مختلفة ومبادرات دولية متنوعة، منهاالمبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية، و مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد والتابعة لمجموعة العشرين، و مجموعة العمل المعنية بقضايا الرشوة في المعاملات التجارية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومبادرة استرداد الأصول المسروقة (Stolen Assets Recovery – "StAR").

*سيبدأ ما يسمى بالصندوق الاستئماني المواضيعي لإدارة ثروة الموارد الطبيعية في مايو 2011 وسيوفر حوالي 25 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات لتوسيع نطاق المساعدة الفنية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى والتي تتمتع بالنفط والغاز والمعادن لمساعدتهم على التعامل مع تحديات السياسة الاقتصادية المرتبطة بها.
المصدرالسابق.https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/The-IMF-and-Good-Governance

المبحث الثاني

التاثير السياسي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي في السياسة الدولية

تمثل التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي المعاصر تحديا حقيقيا يواجه جميع دول العالم بما فيها الدول المتقدمة سياسيا واقتصاديا ، خاصة بعد جائحة كورونا مطلع عام 2020 والتي بدات في ضرب اقوى اقتصاد صاعد في العالم وهو الاقتصاد الصيني . تبعه كساد في اقتصادات دول العالم الاخرى ،الامر الذي دفع الدول ان تهئ كافة شروط الكفاءة والموائمة والانتاجية في الوضع الدولي الجديد وفي ظل تغييرات اقتصادية وسياسية لم يشهدها النظام الدولي سابقا.

ولايعتبر صندوق النقد الدولي بعيدا عن هذه التغييرات بل يعد من اولى المؤسسات العالمية التي تحاول تكييف واقعها السياسي والاقتصادي وتعديل اجراءاتها التي تتناسب وظروف المرحلة .

ينقسم المبحث الثاني الذي يناقش مواطن تأثير على ثلاث فقرات اساسية تتعلق الفقرة الاولى بتوضيح الاهداف الاستراتيجية لبرامج صندوق النقد الدولي. اما الفقرة الثانية فتتناول دراسة الطبيعة السياسية لبرامج صندوق النقد الدولي في حين تتعلق الفقرة الثالثة بتحليل الاثار السياسية لبرامج صندوق النقد الدولي على سياسات الدولة.

اولا: الاهداف الاستراتيجية لبرامج صندوق النقد الدولي

ساهمت ازمة المديونية التي اندلعت عام 1982 في تصاعد قوة الصندوق وهيمنته على اقتصاد العديد من الدول . وللوقوف على هذه الازمة ومسبباتها ونتائجها فانها تعرف بانها "ازمةمالية ظهرت في امريكا اللاتينية عام 1982عندما وصلت دول امريكا اللاتينية الى نقطة تجاوزت فيه ديونها الخارجية قدرتها على الكسب ولم تكن قادرة على سدادها . ولعل السبب المباشر المباشر لهذه الازمة اقتراض دول امريكا اللاتينية ومنها البرازيل والمكسيك الاموال لتعزيز استقرارهم الاقتصادي وبسبب العجز عن سداد الديون توقفت القروض مما اوقف تدفق الموارد المتاحة مسبقا للابتكارات والتحسينات في السنوات السابقة وادى ايضا الى توقف المشاريع نصف الجاهزة مما ساهم في مشاكل البنية التحتية في الدول المتضررة . ممادفع الدول المقترضة الى قبول مزيد من الشروط التي يفرضها الصندوق لاجراءات الاصلاحات المطلوبة وواعادة جدولة الديون وتتمثل اهم الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي :

1- التقليل من الانفاق الحكومي وترشيده وذلك عن طريق ازالة الالدعم للسلع والخدمات الاساسية .

2- وتثبيت بند الاجور والرواتب في الموازنة العامة.

3-والغاء التحويلات لمنشاءات القطاع العام .

4- تقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص .

5- عدم دخول الدولة في اي مشروعات انتاجية او استثمارية دون الحصول على موافقة الصندوق .

ان النتائج المنطقية والعملية التي حصلت عليها الدول جراء تطبيق والعملية التي حصلت عليها الدول جراء تطبيق هذه الشروط ان اغلب سياساتها النقدية باتت تعتمد على اسعار صرف عملاتها على الاستيرادات السلعية فضلا عن تباطئ انتاج السلعة المعدة للتصدير بسبب ارتفاع تكاليفها فضلا عن تفضيل العملات الاجنبية على العملة الوطنية وبالتالي تسرب العملة للخارج .[1]

وتتضح الاهمية الاستراتيجية لدور صندوق النقد الدولي في اقتصادات الدول في منع وقوع الازمات في النظام الدولي عن طريق فرض شروط للبلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة الامر الذي يمكن اعضاءه من الاستفادة من موارد الصندوق في حال تعرضهم للازمة . فضلا عما تتضمنه الاهداف القانونية للصندوق في تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وتحقيق استقرار اسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات واجراء تصحيح منظم في اختلال موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان وعليه يقوم الصندوق بمراقبة شاملة للتطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان لاعضاء ولايمنع نفسه من التدخل بتلك السياسات وفقا للصلاحيات التي يعمل بها.

اضافة الى ان الصندوق يقوم بتقديم المشورة السياسية والاقتصادية بشكل مباشر للدول الاعضاء واطلاعهم على مشاريعه واهدافه المرحلية والتي يجب ان تتطابق مع اهداف بلدانه الاعضاء وسياساتها والذي يقوم الصندوق بدوره بدعم تلك السياسات اذا ماتعرضت لمشاكل سياسية ومجتمعية او لقيت معارضة جماهيرية.

كما يوجه الصندوق اهتماما كافيا للسياسات الهيكلية التي تؤثر على سلوك التوظيف والاجور كذلك يقدم مقترحاته الفعلية لكل بلد عضو في تحسين سياساته في هذه المجالات ولتحقيق اهداف وطنية تخدم برامج الصندوق بالدرجة الاساس مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة وانخفاض التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي الاقتصادي المستدام . اما شكل المساعدات التي يقدمها الصندوق فانها تكون بشكل قروض وتوصيات مالية ضمن برنامج يتم تحديد فترته الزمنية يطلق عليه برنامج التصحيح الاقتصادي والذي يعرف بانه "جملة من السياسات الاقتصادية والمالية التي تستهدف معالجة الاختلالات في توازن الاقتصاد الكلي داخليا وخارجيا والوصول الى معدلات نمو عالية مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاح الهيكلي على حد سواء لاحداث تحول بالحجم المطلوب وذلك يتطلب احداث تغييرات في المؤسسات السياسية والاقتصادية للدولة بما تمليه عليه مشورة خبراء الصندوق ولن تتحقق النتائج مالم يكن هناك التزام طويل الاجل من جانب الحكومة وشركاتها .[2]

وتجدر الاشارة هنا ان غالبية الدول التي تتمتع بعضوية صندوق النقد الدولي وخاصة الدول النامية تجبر على انجاز التصحيح وفقا لاجراءات الصندوق وذلك لحاجتها للحصول على التمويل الذي يوفره سواء من

[1] العبدلي .سعد عبد نجم وغيدان . جليل كامل :برامج الاصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية :مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية .م1 ,عدد 2 -جامعة واسط. 2010 ص25

[2] مرشد .عبلة ،صندوق النقد الدولي ومستقبل التنمية،الوطن اونلاين 14-2-2018
http:www.alwatan.com.sa/articals/detail/aspx/article ID=36396

مصادره الخاصة ام من الهيئات والمؤسسات التابعة له وعليه فمن البديهي ان تكون القروض المتدفقة الى البلدان تحمل معها شروط الصندوق وسياساته.

ويمكن تو ضيح اهم الاهداف الاصلية لصندوق النقد الدولي كما اوردها (موسى شتيوي) في دراسته الصادرة عام 2017 [1]

والتي تتمثل بالنقاط الاتية:

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي.
2- تيسير التفاهم السياسي لاغراض التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية .
3- تشجيع استقرار اسعار الصرف.
4- المساعدة في اقامة نظام مدفوعات متعدد الاطراف .
5- اتاحة الموارد الاقتصادية والمالية وفقا لضمانات معينة للبلدان الاعضاء التي تمر بمشاكل سياسية او اقتصادية وخاصة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات .

كما نصت المادة (1) من اتفاقية الصندوق على تحديد الاهداف الاستراتيجية من تاسيسه والتي يؤكد على تحقيقها من خلال اجراءاته المختلفة وهي كما ياتي:

ا- ترويج التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر الالية للتشاور والتعاون حول المشاكل النقدية الدولية .

ب – تسهيل النمو المتوازن للتجارة الدولية وتوسيعه والمساهمة بناء على هذا الاساس في تشجيع وادامة مستويات عالية من الاستخدام (العمالة عكس البطالة) والدخل الحقيقي ، وباتجاه تطوير الموارد الانتاجية لكافة اعضاء الصندوق كهدف اساسي للسياسة الاقتصادية .

ج- المعاونة في تاسيس نظام المدفوعات متعددة الاطراف بخصوص الصفقات الجارية بين الاعضاء والعمل على الغاء قيود التحويل الخارجي التي تعيق التجارة الدولية .

د- ترويج استقرار الصرف ودعم الترتيبات بين الدول الاعضاء. وتجنب تخفيض قيمة صرف العملات التنافسي بين الدول .

ه- اعطاء الثقة للاعضاء بتوفير موارد الصندوق لهم ، وعليه فانه يقدم للدول الفرصة لتصحيح الارتباكات وحالات سوء التوازن التي تطرا على موازين المدفوعات .

ثانيا: الطبيعة السياسية والاستراتيجية لبرامج صندوق النقد الدولي

تحمل الشروط الاقتصادية والنقدية التي يفرضها الصندوق على البلدان الاعضاء جملة من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية وبما ان الطبيعة العامة لمجمل الاهداف السياسية والاستراتيجية لاتنفصل عن

[1] شتيوي . موسى ،برامج صندوق النقد الدولي مابين (1989-2016) النتائج والدروس المستفادة ،مركز الدراسات الاستراتيجية ،الجامعة الاردنية ،2017 ،ص45

الجوانب الاقتصادية والنقدية فان اغلب قرارات الصندوق هي قرارات خاصة بالتاثير بالقرار السياسي الوطني للدولة .ولاجل الوقوف على الطبيعة السياسية لبرامج الصندوق فلابد اولا من استعراض اهم الاجراءات التي يتخذها والتي تندرج ضمن سياسات التصحيح للسياسة الاقتصادية للدولة وتتضمن الاجراءات الاتية:[1]

1- البرمجة المالية : ويتم في اطارها اعتماد سياسية اعادة برمجة السياسة المالية للدولة عبر مجموعة قرارات استراتيجية (سياسيا واقتصاديا) تتخذها الدولة بمشورة خبراء الصندوق عندما يكون الاصلاح المالي هو الوسيلة الاساسية لعلاج الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات واعادة التوازن الداخلي والخارجي.
2- برامج الاستقرار : وتهدف هذه البرامج عندما يهدف الصندوق الى التدخل المباشر في سياسات الدولة في حالة اتخاذ الدولة لاجراءات قد تخل (من وجهة نظر الصندوق) بالاستقرار الاقتصادي اقليميا او دوليا وبما لايتلائم مع خطط الصندوق في تلك المرحلة . وغالبا تحدث هذه الحالات عندما تحاول الدولة استخدام سلطتها لاجراء بعض الاصلاحات الاقتصادية والتي تنطوي على مجموعة مؤشرات تبعد الدولة عن سيطرة صندوق النقد الدولي.
3- برامج التكييف : والتي تتعلق بتصحيح ميزان المدفوعات وتعتمد عندما يتضح لدى الدولة اختلال في ميزان المدفوعات كذلك عندما يولي الصندوق اهتماما بالتطور الكلي وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي وذلك للتخصيص الامثل لموارد عناصر الانتاج.
4- التحرر الاقتصادي: ويقصد به تغيير اداء مؤسسات الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياسات الخصخصة واصلاح القطاع العام والسيطرة على المشاريع الانمائية للدولة وربطها ببرامج الصندوق مباشرة وتغيير مقومات النظام الاقتصادي وتحويله الى اقتصاد السوق .
5- ادارة الازمات :يقوم صندوق النقد الدولي بادارة الازمات من خلال تعتمد على مؤشرات معينة لمحاولة التنبؤ بالمخاطر المحتملة.

وبالرغم من كثير من خبراء السياسة والاقتصاد قد اشادوا باجراءات الصندوق الاصلاحية خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على توازن السياسية المالية وحماية الاقتصاد الوطني من التضخم ودعم مؤسسات القطاع الخاص التي تشجع الابداع والابتكار الا انه في ذات الوقت تطرق بعض الباحثين الى ان اجراءات الصندوق تدفع للبلدان بمزيد من التبعية الاقتصادية عبر ربط الاقتصاد الاقتصاد والسياسة الوطنية بشروط الصندوق مما اسفر عن فشل وتلكؤ تلك البرامج في العديد من الدول . وقد بينت الباحثة حنان هاشم في دراستها حول البرامج التطبيقية لبرامج التصحيح الاقتصادي وانعكاساتها على الاقتصادات النامية مجموعة من الاسباب التي ادت الى فشل برامج الصندوق [2]:

---

[1] شتيوي ،مصدر سبق ذكره،.ص47

[2] هاشم، حنان عبد الخضر،الاجراءات التطبيقية لبرامج التصحيح الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصادات النامية ،لمحور الاقتصادي، **القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 8، العدد 2، 2006،ص ص 126-127

1- ان غالبية البرامج كانت مصممة اصلا لتلائم اقتصادات ذات كفاءة عالية في الجانب المؤسسي وهو ماتفتقر اليه غالبية الدول النامية وهذا يبرر عدم القدرة على اجراء الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة .

2- ان برامج التصحيح التي طبقت في الدول النامية المثقلة بالديون عادة تؤدي الى انهيار مالي للاسباب الاتية:[1]

أ- افضت اجراءات التكييف الانكماشية الى ضغوط على الانشطة الاقتصادية وبالتالي نقل حصيلة الدولة من الضرائب المفروضة على الدخول العالية وعلى مختلف الارباح الامر الذي يتسبب في زيادة عجز الموازنة.

ب- وفقا لمتطلبات جانب زيادة العرض الكلي فان التخفيض الحاد في قيمة العملة الوطنية زاد كذلك من تكلفة واردات القطاع العام الى جانب تفاقم الضغوط التضخمية .

3- ان الاصلاحات الهيكلية لم تكن كافية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة وذلك لقصور في متغيرات سياسية اخرى مثل البنى التحتية الاساسية للدولة والمؤسسات الفاعلة والاستثمار في رأس المال البشري والتي تعد مكملا ضروريا لتلك الاصلاحات.

4- ان الظروف السياسية والاقليمية غير مواتية في غالبية الدول النامية كثيرا كانت تشكل عائقا امام انسيابية تطبيق برامج التصحيح.

5- ارتفاع اعباء خدمة الدين العام الخارجي .

6- الانعكاس السلبي للانخفاض العالمي لاسعار النفط خلال فترات معينة على حجم المبادلات التجارية مع الدول المصدرة للنفط .

7- ان القاعدة الاقتصادية في غالبية الدول النامية تتسم بالضعف كما ان الهيكل الانتاجي ضعيف وعديم المرونة الامر الذي يعني عدم القدرة على تهيئم المناخ السياسي والاقتصادي الملائم للاصلاحات الاقتصادية.

8- تجاهلت غالبة برامج التصحيح دور العوامل الخارجية وتاثيرها في مشكلات عدم التوازن في ميزان المدفوعات مثل تدهور شروط التبادل التجاري وتزايد خدمة القروض الاجنبية وارتفاع اسعار الفائدة على الاقتراض الدولي وكان لتلك المشاكل تاثيراتها السلبية على سير البرامج التصحيحية .

9- ان برامج صندوق النقد الدولي اهملت الاختلالات الهيكلية وضعف الصناعة الانتاجية في الدول النامية .

10- رغم محاولات الصندوق لمعالجة الاثار الاجتماعية والاقتصادية لبعض برامجه عن طريق تفعيل برامج الضمان الاجتماعي وتوسيع شبكات مساعدة الفقرات والعمالة الفائضة الا ان التضخم الذي رافق تلك البرامج زادة من حدة الفقر وازدياد البطالة.

---

[1] خوري ،طارق سامي حنا،دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (1989-2017)الاردن دراسة حالة ، دراسة مقدمة الى قسم العلوم السياسية -كلية الادب والعلوم -جامعة الشرق الاوسط للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ،2018 ص ص79-80.

ثالثا: تحليل الاثار السياسية لبرامج صندوق النقد الدولي على سياسات الدولة.

ان القوة السياسية والاقتصادية التي تمتع بها صندوق النقد الدولي منذ بداية نشأته وحتى الان جعلت بامكانه احداث التغيير المباشر في حياة الدول سواء كان التأثير سلبيا او ايجابيا وذلك من خلال القوة القانونية التي يمتلكها وقوة الدول الاكثر اسهاما في مقدراته ،وبما ان التأثيرات السلبية كانت من نصيب الدول النامية كالعادة الا ان الباحثين اكدوا ان سياسيات وبرامج الصندوق لم تكن فقط هي السبب المباشر لهذه النتائج وانما الاسس القانونية والطبيعة النظم السياسية كانت قاصرة في التعامل مع شروط الصندوق ناهيك عن الفساد الذي تعانية مؤسسات الدول النامية قد فاقم من وتيرة النتائج السلبية ، عليه من المناسب اولا عرض مجموعة الاسباب التي ادت الى فشل بعض الدول في التعامل مع شروط الصندوق :

1- ضعف نصيب الفرد من الدخل المحلي الاجمالي وسوء توزيع الثروة بسبب فساد وضعف السلطة السياسية في العديد من الدول النامية فضلا عن غياب العمل المهني الذي يحول قروض الصندوق الى التنمية الفعلية في البلدان .
2- انخفاض مستويات الاستثمارين المحلي والاجنبي في البلاد النامية بسبب المشاكل السياسية وضعف الامن فيها من جانب ومن جانب اخر ضعف الميل الحدي للادخار وارتفاعه في الاستهلاك .
3- اقتصاد احادي الجانب : يعتمد على تصدير المواد الاولية والخامات واستيراد السلع الاستهلاكية وضعف الرقابة المصرفية وتخلف السوق المالية والنقدية .[1]
4- ضعف الصناعة بشكل عام مع غلبة الجانب الزراعي البدائي في الانتاج .
5- عدم وضوح معالم انظمتها الاقتصادية فهي خليط من خصائص النظام الرأسمالي الذي يشجع العمل الحر مع خصائص النظام الاشتراكي الذي تسيطر فيه الدولة على النظام الاقتصادي وبعض تلك الانظمة لاتزال يحكمها الطابع القبلي او الاقطاعي .[2]
6- ضعف الخبرة السياسية في التعامل مع المؤسسات الدولية واختلاف نقاط القوة والضعف بين الطرفين واختلال موازين القوى لصالح صندوق النقد الدولي جعل من اقتصاد الدول النامية اقتصادا هشا وتابعا لشروط القروض التي يمنحها الصندوق .

اما ماهية هذه الاثار فيمكن تلخيصها من خلال النقاط الاتية :

1- تقليص دور الدولة الوطنية
2- ضعف دور القطاع العام وغلبة القطاع الخاص بافراده ذات التاثير في سلطة الدولة.
3- تقليص الانفاق العام على السلع والمواد الغذائية المقدمة للمواطنين .
4- زيادة الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع مع زيادة البطالة لرأس المال التقليدي .

وسيتم التطرق لمناقشة وتوضيح هذه الاثار من خلال الاتي :

---

[1] المصدر السابق،ص81.
[2] المصدر السابق،ص 82.

1: تقليص دور الدولة الوطنية

يعمل صندوق النقد الدولي ضمن الخط العام للنظام الرأسمالي والدول الصناعية الكبرى العالمي الى جانب البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ولقد اصبح الان احد اذرع الادارة المركزية للاقتصاد العالمي الى جانب البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وطبقا لهذه الوظيفة الجديدة اصبح النقد الدولي اداة رئيسية من ادوات النظام الراسمالي لنشر ثقافة السوق وازالة العقبات التي تحول دون الاخذ به ويمكن القول ان الصندوق اصبح اداة رئيسية للهيمنة الاقتصادية المعتمدة على علاقات القوى السياسية والمالية اكثر من اعتماد العقلانية الاقتصادية فهو اداة من ادوات الادارة الشديدة المركزية للاقتصاد العالمي. [1] كذلك فإن الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد المسيطر على النخب الأمريكية والأوربية يريد تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص في كافة المجالات وحتى إلى حد كبيرفي المجال العسكري والأمني، إذ للصندوق أن يفرض حدود إنفاق واتجاهات في هذه المجالات أيضا وبصورة مباشرة وغير مباشرة .[2]

يعد المرور عبر الصندوق اول خطوة نحو مايسمى باعادة جدولة الديون في نادي باريس وهذا النادي الذي يظم الدول الراسمالية الكبرى بوصفها الدول الدائنة والذي يعقد في باريس في مقر وزارة المالية برئاسة مسؤولين فرنسيين والذي يتولى –بعد شهادة الصندوق بحسن سيرة وسلوك المدين –الموافقة على اعادة جدولة الديون واعادة الجدولة تحمل بالطبع مدفوعات اصل الدين ومدفوعات القائمة المستحقة خلال سنة او سنة ونصف ويمكن ايضا اعادة جدولة ديون المستحقات المتأخرة التي لم تدفع من اصل الدين وفوائده وخطاب النوايا الذي يوقعه البلد المدين ويرسله الى الصندوق متضمنا سياسته الاقتصادية المقبلة وهو خطاب لايكتب الا على نحو يلقى قبول الصندوق ولا يعتمده الصندوق الا اذا وافق خطاب تلك السياسة الاقتصادية التي يفضلها الصندوق وهي سياسة صارت محفوضة عن ظهر قلب واصبحت تعرف بالوصفة التقليدية للصنوق لكنها في الواقع صارت وصفة تقليدية لاتتغير ولاتتبدل واخطر ما فيها انها تجعل البلد المدين يتخلى عن سيادته (او جزء منها في احسن الاحوال) في وضع وتقدير سياسته الاقتصادية التي تناسبه.[3]

أ. ضعف دور القطاع العام وغلبة القطاع الخاص بافراده ذات التاثير في سلطة الدولة.

بعد تقليص دور الدولة الوطنية تظهر مجموعة من الاثار ذات الطابع السلبي على مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية التي عرفت سيطرة نظام الدولة لفترات تاريخية طويلة مما يؤدي لظهور نخبة جديدة مؤثرة في سياسة الدولة والتي تتمثل بكبار المستثمرين ورجال الاعمال والذين يتزايد نفوذهم من خلال قدرتهم على التاثير في قرارات الدولة خاصة القرارات التي تدعم مصالحهم الاقتصادية والمالية .

---

[1] شودوسوفسكي .ميشيل ،عولمة الفقر ..تاثير اصلاحات صندوق النقد الدولي ، بيت الحكمة ،بغداد .2001.ص13

[2] الحافظ .زياد .المشهد السياسي الامريكي وتداعياته على السياسة الخارجية الامريكية ،المستقبل العربي ، السنة 27 ، العدد306 ،2004،ص 80.

[3] زكي .رمزي ،انماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت ،1995.ص13.

تسيطر الدول اللبرالية على المؤسسات الدولية ذات القضايا التنموية لصندوق النقد الدولي واستطاعت تلك الدول فرض سياساتها اي سياسات عصر النفقات على الخدمات الاجتماعية اوخصخصتها على سياسة هذه المؤسسات وهي بدورها تحاول فرضها على الدول التي تلجا اليها للمساعدة في تجاوز الازمات الهيكلية المزمنة . ان تدخل الدولة في القطاع العام في نتج عما يسمى باخفاق اقتصاد السوق في تحقيق الرفاهية او التامين الاجتماعي . وفي هذا الإطار يجب التوضيح أن الإخفاق التقليدي للسوق في تحقيق التأمين، أو الضمان الاجتماعي، لا ينتمي إلا بشكل غير مباشر إلى مضمون دولة الرفاهية. أما الفجوات في توزيع الدخل فهي المبرر لتدخّل الدولة، وخاصة فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، عبر الضرائب، على الفئات الميسورة والنفقات في برامج اقتصادية واجتماعية لمصلحة الفئات الأقّل دخلا . أما الخدمات التي تعود بإيجابيات خارجية كالتربية او الصحة العامة ،فان القطاع العام هو اكثر تاثيرا فيها من القطاع الخاص.[1]

ب. تقليص الانفاق العام على السلع والمواد الغذائية المقدمة للمواطنين .

يلعب الانفاق العام دورا اساسيا على مستوى الاستثمار في البنى التحتية وتفيد هذه البنى الاقتصاد ككل انطلاقا من الطرقات السليمة وسكك الحديد وخدمات الكهرباء والتزويد بالمياه الا انها غير مربحة للقطاع الخاص ان قام بانشاءها وفي كل البلدان من دون استثناء قام القطاع العام بالاستثمار في البنى التحتية فمعظم المكاسب على مستوى الانتاجية التي حققها اقتصاد الولايات المتحدة اتت من استثمار القطاع العام في البنى التحتية بما في ذلك الطرقات والكهرباء.[2]

كما ويعد الانفاق العام الطريق الفعال لتامين العديد من الخدمات وخاصة فيما يتعلق بميداني الصحة والتعليم كما وانه ينعكس على نمو اجمالي الناتج المحلي اكثر من الانفاق الخاص كما ان الانفاق العام على الصحة وعلى الغذاء وعلى التعليم اكثر فعالية على المستوى الاقتصادي اذا ماتم اعتماد فكرة ان القوى العاملة التي تتمتع بالصحة والتعليم هي قوى منتجة فعلا .

كما وتعد الخدمات العامة الية تامين طويلة الامد ففي الاقتصادات الصناعية اذ يلعب النظام العام الذي يقدم الدعم في حالات المرض والبطالة والتقدم في السن ...الخ الدور الذي تلعبه العائلة الواسعة الممتدة في في المجتمعات الزاعية فتأمين الخدمات العامة والضمان الاجتماعي يسمح للناس بان ينفقوا مبالغ اكبر بدلا من اللجوء الى الادخار من اجل حماية انفسهم .[3]

---

[1] الحافظ.زياد ،مصدر سبق ذكره ،ص83.

[2] هال .دايفد،لماذا نحن بحاجة ماسة الى الانفاق العام ،جامعة غرينتش،لندن ،2010،ص17.
Website: www.psiru.org.

[3] المصدر السابق ،ص18.

ت. زيادة الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع مع زيادة البطالة لرأس المال التقليدي

ان جزء كبير من برامج التثبيت الهيكلي التي تم التطرق اليها في شرح سابق تعني تخلي الدولة عن مسؤوليتها في متابعة واستحداث فرص العمل وكذلك لاجل تقليل النفقات الحكومية وهو مايؤدي الى ارتفاع البطالة في الاجل القصير مع عدم وجود مؤشرات حقيقية على انخفاضها في الاجل المتوسط كما ادت هيكلة القطاع العام دورا سلبيا في زيادة الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع الذي يفرز طبقة اغنياء وطبقة فقراء ويقلص من الطبقة الوسطى التي تعد الطبقة الاساسية العاملة في مؤسسات الدولة .

ويساهم فتح السوق المحلية امام الواردات الاجنبية كاجراء لتحرير التجارة من شأنه اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ممايضعف بنية الصناعة المتهالكة اساسا ويزيد البطالة . كما يوصي صندوق النقد الدولي الدول التي تحاول تخفيض عجز ميزانيتها العامة من خلال التوقف عن تعيين الخريجين في مؤسسات القطاع العام ورفع معدلات الضرائب غير المباشرة والغاء الدعم على السلع والذي تم توضيحه في الفقرة السابقة مع رفع اسعار المحروقات ووحدات الطاقة الكهربائية .[1]

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال البحث وفقراته المختلفة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات التي تتعلق بمحاولة الاجابة عن اسئلة البحث ومحاولة اثبات فرضيته المطروحة في مقدمة البحث . ولاجل تحقيق هذا الغرض تم عرض البحث على مبحثين درس المبحث الاول وبشكل مفصل الاسس والقواعد التي تم بموجبها انشاء صندوق النقد الدولي ومن خلال المبحث الاول تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

اولا : استنتاجات المبحث الاول

1. تم انشاء صندوق النقد الدولي نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديدا عام 1944 في الفترة التي بدأت بها ملامح النصر للمعكسر الغربي تلوح في الافق ،ومن الطبيعي ان الدول التي بدأت تفرض سيطرتها السياسية والعسكرية على النظام الدولي ان تؤسس لبداية نظام اقتصادي تقوم بتسيير متطلباته مؤسسة دولية مقرها واشنطن تتمتع بصلاحيات واسعة تدير مصالح الدول المنتصرة تحت شعار العمل على تعزيز التعاون الدولي تحت مظلة الرأسمالية .
2. حددت الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة مهام صندوق النقد الدولي والتي تتضمن المساعدة في تحويل العملات والنشاط التجاري المتعدد الاطراف واعلن مؤسسي الصندوق ان الحافز لانشاءه هو تحقيق النمو الاقتصادي بعيدا عن مشاكل الانغلاق والحماية وتجنب تكرار ازمة الكساد الكبير التي حدثت في ثلاثينات القرن الماضي .
3. مر صندوق النقد الدولي بمراحل تطور عديدة منذ نشاته في اربعينات القرن الماضي حتى اليوم ،كان لكل مرحلة مميزاتها وابعادها ولكن في مرحلة يخرج الصندوق بمميزات اكبر ونقاط قوة اكثر اذ

[1] شودوفسكي.ميشيل ،مصدر سبق ذكره،ص43.

تمكن في المرحلة الاولى من جعل الدولار الامريكي كعملة قيادية وتسهيل الاستثمارات الامريكية في العالم وهذه كانت المحطة الاولى في تحول الصندوق نحو القيادة العالمية للاقتصاد ،اما عند اقتراب نهاية مرحلة التطور الثانية فقد تمكن صندوق النقد الدولي الصندوق من تعميم مبادئ الليبرالية الحديثة التي تنادي بها مدرسة شيكاغو الاقتصادية بقيادة ميلتون فريدمان وهنا توسع نظام الحرية الاقتصادية وبدأت الدول تؤمن باهمية الانفتاح والتجارة الحرة رغم ماتعرضت له منتوجاتها الزراعية والصناعية المحلية.وقد مثلت المرحلة الثالثة اهم تطور في حياة صندوق النقد الدولي وذلك بانهيار النظم الشيوعية وسيادة النظام الاقتصادي الرأسمالي وانتهاج دول اوربا الشرقية المذهب الرأسمالي ممايعطي الصندوق قوة اكبر خاصة من خلال القيود التي فرضها على الدول الاشتراكية السابقة اثر القروض الممنوحة لهم من قبله.وفي المرحلة الرابعة اتسعت صلاحيات الصندوق خاصة من خلال تمكنه من وضع موازنات حكومية تنتهج سياسة التقشف المالي ليتناسب مع العجز الذي تعانيه الحكومات وفي المرحلة الحالية فان الصندوق بدأ ينتهج سياسات جديدة تتلائم مع الوضع العالمي الذي يشهده العالم في ظل انتشار جائحة كورونا .

4. ان الادوات المستخدمة من قبل الصندوق في فرض سيادته على الاقتصاد الدولي تتمثل بالرقابة على الاداء المالي والنقدي للحكومات مما جعله يتمتع بسلطة رقابية على السياسة المالية للدولة وكذلك اجراءات منح القروض والشروط المرتبطة بها فضلا عن تقديم الاستشارة الفنية من قبل خبراء البنك مما جعل الدول واقتصادها مرهونين بسياسة الصندوق وتعهداته ومساعداته للدولة .
5. ان غالبية اجراءات نظام الحوكمة التي اتبعها صندوق النقد الدولي تشير الى احكام سيطرة الصندوق على الاقتصاد العالمية وتمركز القيادة الاستراتيجية بيده وخاصة البرامج التي تمثلت بزيادة رقابة الصندوق على موازنات الدولة وعلى نظام الاجور والرواتب فيها وعلى اليات خفض الانفاق الحكومي العام .

ثانيا : استنتاجات المبحث الثاني

تم في المبحث الثاني مناقشة التاثير السياسي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي في السياسة الدولية وقد تم من خلاله التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

1. من خلال استعراض اجراءات صندوق النقد الدولي ومحاولته ضبط موازنات الدول وتطبيق مبادئه المختلفة يتبين ان غالبية الدول التي تتمتع بعضوية صندوق النقد الدولي وخاصة الدول النامية تجبر على انجاز التصحيح وفقا لاجراءات الصندوق وذلك لحاجتها للحصول على التمويل الذي يوفره سواء من مصادره الخاصة ام من الهيئات والمؤسسات التابعة له وعليه فمن البديهي ان تكون القروض المتدفقة الى البلدان تحمل معها شروط الصندوق وسياساته.
2. تحمل الشروط الاقتصادية والنقدية التي يفرضها الصندوق على البلدان الاعضاء جملة من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية وبما ان الطبيعة العامة لمجمل الاهداف السياسية والاستراتيجية لاتنفصل عن الجوانب الاقتصادية والنقدية فان اغلب قرارات الصندوق هي قرارات خاصة بالتاثير بالقرار السياسي الوطني للدولة.

3. بالرغم من كثير من خبراء السياسة والاقتصاد قد اشادوا باجراءات الصندوق الاصلاحية خاصة فيما يتعلق بالمحافظة على توازن السياسية المالية وحماية الاقتصاد الوطني من التضخم ودعم مؤسسات القطاع الخاص التي تشجع الابداع والابتكار الا انه في ذات الوقت تطرق بعض الباحثين الى ان اجراءات الصندوق تدفع للبلدان بمزيد من التبعية الاقتصادية عبر ربط الاقتصاد الاقتصاد والسياسة الوطنية بشروط الصندوق مما اسفر عن فشل وتلكؤ تلك البرامج في العديد من الدول ويؤيد الباحث ان فشل اجراءات الصندوق في بعض الدول النامية لاتعود بالضرورة الى قصور في اداء الصندوق في هذه البلدان او لعدم موائمة اجراءاته مع ظروفها وانما الى عدم استطاعة القوى السياسية الموجودة في البلدان النامية من استيعاب اجراءات الصندوق ونوعية الشروط المفروضة على القروض الممنوحة من قبل الصندوق فضلا عما تشعده تلك البلدان من فساد مالي واداري وضعف استغلال الموارد وانتشار البطالة .
4. ومن الاثار التي يخلفها الصندوق على اقتصاد الدول النامية غير القادرة على التعامل الفعال مع اجراءاته تقليص دور الدولة الوطنية تظهر مجموعة من الاثار ذات الطابع السلبي على مجمل الحياة الاجتماعية والسياسية التي عرفت سيطرة نظام الدولة لفترات تاريخية طويلة مما يؤدي لظهور نخبة جديدة مؤثرة في سياسة الدولة والتي تتمثل بكبار المستثمرين ورجال الاعمال والذين يتزايد نفوذهم من خلال قدرتهم على التاثير في قرارات الدولة خاصة القرارات التي تدعم مصالحهم الاقتصادية والمالية .وفي حال لم تستطع الدول النامية مواكبة المتغيرات الاقتصادية المتزايدة فان استمرار التدهور الاقتصادي سيكون مصاحب لاوضاعها خاصة اذا استمرت بالاقتراض دون ان تحدث الاصلاحات المطلوبة في دولها .

وبشكل عام وبعد استعراض كل نقاط القوة التي يتمتع بها صندوق النقد الدولي والية عمله سواء في بلدان العالم المتقدم او العالم النامي سيكون في مقدمة القوى العظمى المسيطرة على الاقتصاد العالمي مما يحقق اثبات الفرضية العلمية التي تم صياغتها في مقدمة البحث والتي تتضمن وجود تاثير مباشر لسياسات صندوق النقد الدولي في السياسة الدولية في السياسة الدولية وقدرته على التحكم في صناعة القرار العالمي.

وختاما يمكن اثبات صحة فرضية البحث الموضحة في مقدمة البحث والتي تؤكد وجود تاثير مباشر لسياسات صندوق النقد الدولي في السياسة الدولية في السياسة الدولية وقدرته على التحكم في صناعة القرار العالمي.

المصادر

1-. خوري ،طارق سامي حنا،دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (1989-2017)الاردن دراسة حالة ، دراسة مقدمة الى قسم العلوم السياسية -كلية الادب والعلوم -جامعة الشرق الاوسط للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ،2018 .
2-إبراهيم أيوب.سميرة، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي و المالي، دراسة تحليلية و تقييمية, مركز الإسكندرية للكتاب، 2000
3-حاتم، محمد عبد القادر ، العولمة، ما لها وما عليها. الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،2005.
4-الحافظ .زياد ،المشهد السياسي الامريكي وتداعياته على السياسة الخارجية الامريكية ،المستقبل العربي ، السنة 27 ، العدد ،2004.
5-حجار.بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003
6-حشيش. عادل أحمد وشهاب. مجدي محمود ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2005.
7-خور، مارتن ،العولمة، إعادة نظريات. ترجمة: عدنان القيسي، الشركة العالمية للكتاب، الكويت.2013.
8-دريسكول. دايفد ،ماهو صندوق النقد الدولي،ترجمة محمد حسن يوسف، نُشر هذا البحث في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت على أربع حلقات: (الأعداد 143 – 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9) .
9-زكي .رمزي ،انماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ط1،بيروت 1995.
10- شودوسوفسكي . ميشيل ،عولمة الفقر ..تاثير اصلاحات صندوق النقد الدولي ، بيت الحكمة ،بغداد 2001.
11- صالحي.هشام و الطيب.لفيح، دور صندوق النقد الدولي في معالجة اختلال موازين مدفوعات الدول، مجلة جامعة ام البواقي ،الجزائر ،2013.
12- ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005.
13- عابد. محمد سيد, التجارة الدولية, مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع, 2001.
14- عباس .علي ، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.
15- العبدلي .سعد عبد نجم وغيدان . جليل كامل ،برامج الاصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية :مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد الاول ،العدد الثاني،جامعة واسط،2010.
16- عطوان.مروان،الأسواق النقدية و المالية، البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال، مركز الإسكندرية للكتاب، 1993.
17- عوض الله.زينب حسن ، الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية الجديدة للنشر،الاسكندرية،1999.
18- فولت.ارنست،صندوق النقد الدولي :قوة عظمى في الساحة العالمية،دار المعرفة ،الكويت،2016.
19- الليلية، شيماء، العولمة والمنظمات المالية، دار آيلة للنشر والتوزيع، عمان.2018.
20- مرشد .عبلة ،صندوق النقد الدولي ومستقبل التنمية،الوطن اونلاين 14-2-2018.

21- النقاش.غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية،دار وائل للنشر، 1996.
22- هاشم.حنان عبد الخضر،الاجراءات التطبيقية لبرامج التصحيح الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصادات النامية ،المحور الاقتصادي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2006
23- هال .دايفد،لماذا نحن بحاجة ماسة الى الانفاق العام ،جامعة غرينتش،لندن ،2010.

المواقع الاليكترونية:

1- http://www.imf.org/external/arabic
2. http:/hd1>handle.net
3. http:www.alwatan.com.sa/articals/detail/aspx/article ID=36396
4. https://www.almayadeen.net/news/economic
5- www.imf.org
6- صندوق النقد الدولي ، رقابة الصندوق ، صحيفة وقائع .2014/12/28.
7- صندوق النقد الدولي ، صحيفة الوقائع ،الصندوق والحوكمة السليمة.
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/The-IMF-and Good-Governance